

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: رفع قانون طوارئ تونس، وضع مصر الأمني

مقدم الحلقة: فيروز زياني

ضيوف الحلقة:

- عدنان منصر/مدير ديوان رئيس الجمهورية التونسية
- أحمد الصديق/قيادي في الجبهة الشعبية
- مختار بن نصر/خبير أمني
- نبيل ميخائيل/أستاذ العلوم السياسية في جامعة واشنطن
- أحمد التهامي/أستاذ علم الاجتماع السياسي
- جمال عبد الستار/قيادي في التحالف الوطني لدعم الشرعية

تاريخ الحلقة: 2014/3/6

المحاور:

- دلالة رفع حالة الطوارئ في تونس
- صلاحيات أجهزة الأمن والقضاء
- الدولة التونسية والتحديات الأمنية
- تأثير الاستقرار الأمني على النواحي الاقتصادية
- حقيقة الأوضاع الأمنية في مصر
- الأزمة المصرية ومتطلبات الخروج من المأزق

فيروز زياني: السلام عليكم وأهلاً بكم في هذه الحلقة من حديث الثورة حيث نفتح ملف الوضع الأمني في مصر وتونس وما آل إليه حال البلدين بعد ثلاثة أعوام من تفجر ثورتيهما ومرورهما بمنعطفات مختلفة، في الجزء الثاني من حلقتنا هذه نتناول الوضع الأمني في مصر وإستراتيجية السلطات الحالية في التعامل معه منذ انقلاب الثالث من يوليو الماضي، أما في الجزء الأول فنبحث دلالات قرار الرئيس التونسي المنصف المرزوقي رفع حالة الطوارئ في البلاد بعد أكثر من ثلاثة سنوات من إقرارها، وقد

أوضح بيان رئاسي أن قرار رفع حالة الطوارئ أُتخذ عملاً بتوصية المجلس الوطني الأمني وبعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس المجلس التأسيسي، وأشار البيان إلى أن رفع حالة الطوارئ لا يحد من قدرة الأجهزة الأمنية التونسية المكلفة بإنفاذ القانون ولا يمنع من طلب المساعدة من القوات العسكرية عند الاقتضاء، لمناقشة إستراتيجية الدولة التونسية والقوى المجتمعية والسياسية في معالجة المشكلات الأمنية معنا من تونس عدنان منصر مدير ديوان رئيس الجمهورية وأحمد الصديق القيادي في الجبهة الشعبية والناطق الرسمي باسم حزب الطليعة والخبير الأمني مختار بن نصر، أهلاً بضيوفنا الكرام من تونس، ونبدأ مع السيد عدنان منصر مدير ديوان رئيس الجمهورية ونود أن نعرف إلى أي مدى سيد عدنان رفع حالة الطوارئ في تونس يعكس فعلياً ما وصلت إليه الأمور الأمنية من استتباب؟

دلالة رفع حالة الطوارئ في تونس

عدنان منصر: مساء الخير أولاً لك وللكل المشاهدين ولكل الضيوف، أود أن أذكر بما تفضلت بالتذكير به في بداية مداخلتك وهو أن هذا القرار أُتخذ في إطار المجلس الوطني للأمن الذي انعقد يوم 17 فبراير بقصر قرطاج تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية وللتذكير المجلس الوطني للأمن هو مجلس يضم بالإضافة إلى السيد رئيس الحكومة يضم أعضاء قارين وأعضاء غير قارين، حضر هذا المجلس السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ووجوباً يحضره المسؤول الأمني والمسؤولون العسكريون والسيد وزير العدل وحتى السيد وزير المالية عندما يتعلق الأمر بقوات الجمارك ويقع في استعراض الحالة الأمنية وتطور الحالة الأمنية وعلى هذا الأساس أُتخذ القرار برفع حالة الطوارئ في موفى شهر فبراير، ورأينا في رئاسة الجمهورية أنه من الأفضل المزيد من التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني أن يعني يقع تمديد فيها بضعة أيام فقط وأن تُرفع هذه الحالة بداية من يوم 5 مارس بما يتيح لقوات الجيش الوطني التصرف بناء على هذا القرار في متسع من الوقت وبما يتيح أيضاً..

فيروز زياني: هذا ما نود أن نعرف هـ..

عدنان منصر: التصرف بناءً على ذلك.

فيروز زياني: هذا ما نود أن نعرف معك سيد عدنان، تجليات حالة الطوارئ أصلاً نود أن نفهم كيف كانت تنفذ حالة الطوارئ في تونس خاصة والجميع يعلم بأنه كانت تخرج وفي عديد من المناسبات المظاهرات والاحتجاجات لكن لم يكن هناك ربما إجراءات استثنائية ملحوظة اتخذت حينذاك ما الذي سيتغير الآن بعد أن رفعت حالة الطوارئ، نود أن نعرف كيف سيكون الاختلاف؟

عدنان منصر: لن يتغير شيء كبير باعتبار أن حالة الطوارئ كما نفذت في تونس في

الفترة الماضية كانت تتيح لقوات الأمن الوطني ولكل أسلاك وزارة الداخلية وللجيش الوطني التعامل في الحد الأقصى باستعمال ما يلزم، لكن هناك فارق بين تنظيم تطبيق حالة الطوارئ في مجتمع ديمقراطي وتطبيق حالة الطوارئ في مجتمع معسكر أو مجتمع استبدادي، هناك خلط يقع فيه الكثير من الناس عندما يعتقد أن فرض حالة الطوارئ يعني إطلاق النار على المظاهرات أو فض المظاهرات والاعتصامات بالقوة العنيفة هذا غير صحيح، حالة الطوارئ نفذت في تونس بالالتزام الحرفي بالقانون بقانون الطوارئ بالاحتياط لأحداث معينة وعدم اللجوء إلى القوة إلا في الحالات القصوى التي لا يمكن التعامل معها بغير القوة، والدليل على ذلك أن التونسيين في حياتهم اليومية لم يلمسوا حقيقة وجود حالة طوارئ ولا شيء تغير في حياة التونسيين تقريباً ولا شيء سيتغير في حياة التونسيين حتى برفع حالة الطوارئ.

فيروز زياني: دعنا نتعرف، واضح، واضح، دعنا نتعرف على وجهة نظر السيد أحمد صديق القيادي في الجبهة الشعبية، سيد أحمد..

عدنان منصر: أريد أن أذكر بنقطة قانونية فقط سيدة فيروز.

فيروز زياني: سنعود، تفضل.

عدنان منصر: نقطة نعم، نقطة قانونية فقط هو أنه أولاً بالنسبة للبيان الذي أصدرته دائرة الإعلام في رئاسة الجمهورية اليوم بخصوص رفع حالة الطوارئ الذي يبدأ من يوم 5 مارس هذا ليس له تأثير على مناطق العمليات العسكرية والمناطق الحدودية العازلة التي أقرت بقرارات جمهورية خاصة أي أن هذه المناطق تنظم بإجراءات خارجة عن سياق الطوارئ وأيضاً لا شيء يمنع رئيس الجمهورية من دعوة الجيش الوطني للتدخل في حالة الطوارئ الطبيعية حتى القوات الأمنية بطلب المساعدة وقوات الدفاع الوطني.

صلاحيات أجهزة الأمن والقضاء

فيروز زياني: لعلك استبقت قليلاً ما كنا نود أن نسأل عنه، لكن دعني أتحول للسيد أحمد الصديق ونود أن نعرف يعني في ظل حالة الطوارئ سمعت ضيفنا قال: لا شيء سيتغير الأمور كانت مستتبة من قبل وستظل كذلك، باستثناء المناطق التي ذكرها نود أن نقف معك حقيقةً حول صلاحيات أجهزة الأمن والقضاء كيف رأيتها وكيف تابعتها من وجهة نظر معارضة في ظل حالة الطوارئ؟

أحمد الصديق: مساء الخير وتحية إلى السادة المشاهدين والضيوف، قبل كل شيء ما كان يقوله السيد عدنان منصر يعني فعلاً لم يكن هناك تأثير مباشر على حياة الناس أو المواطنين أو الحراك السياسي، أو قدرة الناس على التعبير عن أفكارهم أو آرائهم

وحتى حركة الشارع، وهذا حقيقة بقدر ما هو يطمئن بقدر ما يلقي السؤال الآخر ما الذي جعل حالة الطوارئ التي أعلنت يوم 14 يناير تمتد إلى اليوم، جوابنا على ذلك في أن هذا القرار التي أتخذ اليوم هو قرار متأخر جداً على الأقل لسبب ونذكر جيداً أن الوزير المستقيل للدفاع السابق أعلن بشكل واضح عشية استقالته أو بعدها برهما بيومين في أكثر من قناة تلفزيونية أنه من جملة الأشياء التي أحتج أو لربما رأها غير ضرورية هو استمرار انتشار الجيش المنهك دون جدوى ودون أي سبب وجب لذلك، بالنسبة لتأثير الجيش في عملية الانتشار حقيقة هناك إنهاك بلا معنى وبلا مبرر استمر على الأقل حسب اعتقادنا وتقييمنا واستنادا إلى أقوال الخبراء وتقاريرهم مما نسمعه يومياً كلما تطرق هذا الموضوع أن هذه حالة إعلان الطوارئ امتدت بشكل غير مبرر وازداد يعني..

فيروز زياني: أعذرنى تقول ذلك رغم التعقيدات الأمنية التي يعلمها الجميع في تونس طبعاً منطقة جبل الشعانبي الحدود مع الجزائر أيضاً.

أحمد الصديق: لا هذا حالة الطوارئ لنذكر بأنها أعلنت يوم 14 يناير 2011 يعني يوم سقوط بن علي وبالتالي هذا الانتشار كان بسبب آخر لم يكن هناك مشكل ظاهر للإرهاب لم تكن هناك عمليات في الجبال، انطلقت عملية حالة الطوارئ لضبط الشارع ولكن الشارع أخذ مدها وتحولت البلاد على مدى ثلاث سنوات إلى حالة ديمقراطية حقيقية ولم يعد موجب لهذا الانتشار أذكرك فقط مظاهر حالة الطوارئ التي ما زلنا نلاحظها إلى حد إعلان القرار اليوم هو انتشار خاص للقوات العسكرية في المناطق المدنية وفي المدن الكبرى وأمام المؤسسات الرئيسية ما سيتغير اليوم، أن هذه التعبئة وهذا التجنيد وهذا التحشد اللامبرر بعد عودة أو زوال المخاوف الحقيقية التي أعلنت من أجلها حالة الطوارئ يوم 14 يناير وبروز حالة جديدة وهي الإرهاب التي تستدعي إعادة الانتشار هذا ما طالبت به المعارضة بما فيها الجبهة الشعبية، الاستجابة لهذا المطالب أعتقد أنها جاءت متأخرة جداً ونأمل في أنها تحسن من أداء قواتنا العسكرية والأمنية في التصدي للمخاطر الحقيقية التي نشأت بعد إعلان حالة الطوارئ في حالة جديدة لم يقع الاستجابة إليها، كلمة أخيرة نعتقد أن رحيل حكومة الترويكا ورحيل حكومة النهضة والرؤية الجديدة للمسألة الأمنية والتعاطي مع المسألة الإرهابية ربما سهلت على السيد رئيس الجمهورية ومجلس الأمن في أن يعلنوا إنهاء حالة الطوارئ التي نعتقد لا أقول جازمين ولكن في شبهة شبه متأكدة بأن كان هناك اجتهادا آخر لدى الحكومة السابقة كانت لا تريده لهذا الانتشار أن يعاد صياغته بشكل يقع التصدي فيه حقيقة للإرهاب وما أتخذ اليوم هو قرار صائب ولكنه متأخر جداً.

فيروز زياني: قرار متأخر على الأقل بسنة ما ذكرت تم إنهاك بلا معنى للجيش هذا من وجهة نظرك إلى حد الآن ما سمعناه ربما مبررات سياسية نود الآن أن نعرف وجهة

نظر خبير أمني سيد مختار بن نصر يعني ما رأيك في كل ما سمعنا خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ما ذكره رئيس الوزراء التونسي الذي قال بأنه يجب إبقاء الحيطه والحذر خاصة بعد عودة المقاتلين التونسيين من سوريا، إلى أي مدى الأوضاع الأمنية فعلاً تسمح برفع حالة الطوارئ هذه أم أن هذا الموضوع ليس له علاقة بتلك؟

مختار بن نصر: مساء الخير، فعلاً هو رفع حالة الطوارئ في هذه المرحلة بالذات جاء نتيجة استقرارات واستنتاجات ودراسات دقيقة جداً بحيث عندما توجهنا في توجه جديد يعني هناك حكومة جديدة وهناك انطلاقة جديدة نحو مسار جديد وهناك طمأنة على مستوى الشارع التونسي سياسياً واجتماعياً وكذلك هناك استناب للأمن في العديد من المناطق وسيطرة شبه كاملة لوحدات الأمن والجيش على الوضع الأمني بصفة عامة، إذن جاء هذا القرار اليوم لتعود الوحدات العسكرية إلى ثكناتها لكنها ستفرغ لأشياء أخرى وهي التهيؤ للقيام بالمهام الرئيسية الدفاع وحراسة الوطن وكذلك ربما صيانة المعدات والتجهيزات والقيام بتدريبات وكذلك التكوين الضروري لهذه الوحدات التي انتشرت اليوم ثلاث سنوات على الميدان، إذن هذا قرار جاء متأخراً أم لا؟ الوحيد الذي يمكن أن يحدد ذلك هي ربما القيادات الأمنية والعسكرية التي تباشر هذه المهام اليومية على مدار الساعة على الميدان وتعرف ما يهدد البلاد وتجرد المخاطر مجملته وبذلك يمكن من الاستقراء أن تحدد هل هو الوقت مناسب أم لا، أنا أعتقد أن القرار الذي صدر في شهر أكتوبر وكان قد حدد فترة رفع الطوارئ وحالة الطوارئ إلى شهر يونيو كان مرتقبا أن يتم مراجعة ذلك خاصة وأن الوضع الأمني اليوم أصبح مستتباً شيئاً ما وهناك توجه جديد كما ذكرنا وهذا فيه عدة إشارات أولاً كما ذكر أن الوحدات العسكرية تبقى تحت الطلب كلما طلب منها ذلك للتدخل، ثانياً أن هناك المناطق العازلة ومناطق العمليات العسكرية تبقى هي كذلك كما كانت عليه وتقوم بأعمالها كما يجب دفاعاً على حراسة الوطن واستنفاراً وتيقظاً لكل ما من شأنه أن يمس بسلامة البلاد وبالتالي تأتي إذن هذا القرار ربما في وقت يكون مناسب سيجعل القوات العسكرية تستعد للمراحل القادمة.

الدولة التونسية والتحديات الأمنية

فيروز زياني: هذه القوات العسكرية التي ستستعد لمراحل قادمة نود أن نعرف مع السيد عدنان منصر الإستراتيجية إستراتيجية هذه القوات وإستراتيجية الدولة التونسية أمنياً سواء في المرحلة الماضية هناك من لاحظ بعض التذبذب، قسوة وشدة في بعض المناطق احتواء في مناطق أخرى ماذا عن المرحلة القادمة هل من إستراتيجية وخطط معينة وضعتها الدولة التونسية لتكون يعني موجودة لكل التحديات الأمنية التي ستواجهها؟

عدنان منصر: أريد أن أصحح قبل كل شيء ما تفضل به ضيفك الكريمين عندما ربط

مسألة رفع الطوارئ بتسلم الحكومة الجديدة مهامها، أريد أن أصحح أولاً أنه هذا الأمر غير صحيح لأنه وبإمكانهم ملاحظة ذلك أنه منذ تقريباً أربعة أشهر الجيش بدأ في إعادة الانتشار وانسحب من حماية الوزارات وكان ذلك في إطار التخفيف من حضور الجيش الوطني في الشارع تمهيداً لرفع حالة الطوارئ، أي أنه الأمر مخطط له ونفذ بطريقة تدريجية ولا أدري إن كان الضيفين الكريمين قد لاحظوا ذلك أم لا، لكن هذا ما تم، ومسألة رفع حالة الطوارئ هذه مسألة يتخذها المجلس الوطني للأمن ومن الصدفة أو ربما من غير الصدفة أن تركيبة المجلس الوطني للأمن تقريباً هي نفسها التي كانت قبل دخول هذه الحكومة الجديدة وتسلمها مهامها على مستوى القيادات الأمنية والقيادات العسكرية، هناك تقييم مستمر لدور حالة الطوارئ للتعاون بين الجيش الوطني وقوات وزارة الداخلية وهذا التقييم هو الذي يفرض على المجلس الوطني للأمن تقديم قراءات معينة وتقديم توصيات ورئيس الجمهورية بالتشاور مع السيد رئيس المجلس الوطني ورئيس الحكومة هو الذي يقرر إن كانت هذه الحالة ترفع أم لا، ما بين هذا التصحيح وبين الجواب على سؤالك الأخير يجب التفكير بأنه عندما ذكرنا في بيان رئاسة الجمهورية اليوم أنه لا جديد سيطراً على عمل القوات المسلحة في المنطقة الحدودية العازلة وفي مناطق العمليات العسكرية هذا دليل على أن جيشنا الوطني سيعزز تواجد داخل هذه المناطق وعندما نقول سيستعد للمراحل القادمة ليس بالضرورة استعداد للمواجهات العسكرية وإنما حتى استعداد لتأمين بعض العمليات المدنية، هذا أمر تحسبنا له والمجلس الوطني للأمن تحسب له وسيعلم عنه في الإبان، أما بالنسبة لما سألت عنه حول الخطط الطبيعية أن السادة أعضاء المجلس الوطني للأمن كل في ميدانه وكل بحسب مسؤوليته يطرح جملة من التصورات وبالتعاون بين الإدارات الأمنية والإدارة العسكرية يتم ضبط خطط للانتشار خطط للتعاون والأمر يشارك فيه أيضاً حتى دائرة العلاقات الخارجية في كل وزارة على مستوى التنسيق الأمني والعسكري مع الدول المجاورة وحتى مع دول صديقة وشقيقة أخرى وهذه الخطط العسكرية بطبيعة الحال لست مخولاً للحديث عنها حتى لو علمت بتفاصيلها، هذا الأمر من خصوصيات الجهاز الأمني والجهاز العسكري وهناك عمل وهناك نتائج تحققت على الأرض ولولا عمل استمر طيلة الأشهر الماضية لما أمكن تحقيق النتائج الأخيرة على المستوى محاربة الإرهاب، أما ربط كل شيء بتغيير الحكومة فلا أعتقد أنه في أدنى الحالات يعبر عن موضوعية كبيرة.

فيروز زياتي: وضح تماماً، دعني نتحول للسيد أحمد الصديق يعني الوضع الأمني إلى أي مدى تأثر بالوضع السياسي دعوات الحوار مختلف الخطوات التي شهدتها المشهد السياسي التونسي وذلك في محاولة للخروج من الأزمة السياسية بعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي؟

أحمد الصديق: إحنا في الجبهة الشعبية نعتقد جازمين أن الانتشار العسكري اللي كان

موجوداً داخل الفضاءات المدنية يعني في المدن الكبرى والشوارع وأمام المؤسسات الرئيسية لم يكن له دور حقيقي وفعلي منذ على الأقل سنة وقليل وصحيح أن هذا من اختصاص الأمنيين والعسكريين ولكننا كسياسيين كمبشرين للعمل السياسي والحراك في الشارع وبحكم اتصالنا أيضاً وتفاعلنا مع كل ما يقال وما ينشر وما يكتب في هذا المجال نجزم بأن هذه المسألة يعني عملية الانتشار العسكري التي كانت موجودة بعنوان حالة الطوارئ لم يكن لها أي فائدة، أجيبك على سؤالك فأقول..

فيروز زياني: لكن ترون هذا إيجابياً أم سلبياً؟

أحمد الصديق: لا عملية إعلان نهاية حالة الطوارئ بالعكس هو عملية إيجابية جداً ومتأخرة كما قلت لأنه لم يكن لها أي جدوى أكيد أن انفراج الحالة السياسية والاستقرار وذهاب الجميع إلى التوافق ورحيل حكومة الترويكا وعودة الطمأنينة إلى النفوس وفتح أفق جديدة للتونسيين على المستوى السياسي على الأقل ونحن بانتظار الاقتصادي والمالي والاجتماعي أكيد أنه يخفف من حالة الضغط الأمني في مستوى المدن الكبرى والتجمعات السكنية، أريد أن ألاحظ ملاحظة أخرى يعني تبعاً لما قاله السيد عدنان منصر والأخ مختار بن نصر بأن مسألة إعلان رفع حالة الطوارئ سيخلق حالة تنفيس وراحة ربما لقطاع كبير من وحدتنا المنتشرة على الحدود لأننا نعلم أنه عندما يكون الجيش منتشراً في المدن وهي حالة مضمّنة جداً والمفروض أن تكون محددة في الوقت ولكنها طالت أكثر من اللازم ستحسن من مردودية أداء قواتنا العسكرية من حيث..

فيروز زياني: يعني مردودية وتحسن؟

أحمد الصديق: إسناد..

فيروز زياني: عفواً المردودية والتحسن على المستوى العسكري والأمني فقط أم أن له ارتدادات أخرى هناك من يرى بأنه حتى اجتماعيا وبالإمكان أيضاً اقتصاديا أن يحسن ذلك الوضع مما يدخل تونس ربما في مرحلة من التفاؤل؟

أحمد الصديق: مرحلة التفاؤل السياسي دخلناها مع الأسف قطعها رئيس الحكومة بتصريحه الأخير الذي ربما خلق حالة من الإحباط ولا أريد أن أخوض به لأنه ليس هذا موضوعنا اليوم، ولكن أقول بأنه مجرد إعلان إنهاء حالة الطوارئ لا أعتقد أنه سيؤدي إلى نتائج كبيرة على مستوى تحسين صورة تونس في المناخ الاستثماري لأنها تحسنت بفعل رحيل الحكومة وحلول حكومة جديدة، ولكن التأثير المباشر لإنهاء حالة الطوارئ والفعلي والعملي هو على أداء قواتنا العسكرية التي ستتحسن فيها قدرات التناوب والإسناد ويعني وجود قوات وأفراد جاهزة مدربة والعودة إلى طبعاً المهام الطبيعية والأصلية لأي قوة عسكرية وهي التدريب وهي العناية بالتجهيزات، أنا لي خبرة قصيرة جداً في العمل العسكري بحكم انتمائي للمؤسسة العسكرية طيلة 6 سنوات

أعرف ماذا يعني الانتشار العسكري في المدن الكبرى في حالة الطوارئ ما يسببه من إرباك على أداء الوحدات الطبيعية والعادية وإلهاؤها عن أدائها دورها الحقيقي في المهام القتالية سواء تدريبية أو فعلية يعني اشتباك مباشر ونحن نعلم جميعاً أن بلادنا تخوض حرباً حقيقية على الإرهاب إذن لا بد أعتقد أن هذا القرار سيحسن من أداء قواتنا العسكري وسيخفف الضغط عليها باتجاه توجيهها لمهامها الأصلية والرئيسية دون المهام التي لم يكن لها أي جدوى منذ سنة تقريباً.

فيروز زياني: وجهة نظر أمنية نود أن نتعرف عليها مع السيد مختار بن نصر في هذه النقطة تحديداً أداء مختلف القوى الأمنية والعسكرية كيف أن يكون إن كان لنا أن نتنبأ به خاصة بعد رفع حالة الطوارئ في تونس؟

مختار بن نصر: أريد أن أقول أولاً أن الانتشار في المدن بالنسبة للجيش هو ليس رغبة لكنه ضرورة، نحن نعرف أن الأمن الوطني في وقت ما لن يكن له من القدرات ومن الأفراد ما يمكنه من الانتشار في عدة أماكن لذلك جاءت الضرورة لكي ينتشر الجيش في هذه الأماكن لحمايتها وكذلك لتنظيم دوريات مشتركة مع الأمن بالليل وبالنهـار للتصدي للجريمة والأعمال بتاع العصابات إلى غير ذلك، إذن بعد كل هذا لما ارتأت القيادة العسكرية والأمنية وبعد دراسات كما ذكر هذه يعني القرارات لا تأتي بصفة فجائية بينما تكون منظمة ومدروسة وتؤخذ عندما يجب أن تؤخذ وجاءت اليوم الفرصة ليتم الإعلان عن رفع حالة الطوارئ، إذن من وجهة نظر عسكرية هي يعني خطوة طيبة جداً ستمكن الوحدات من العناية بالتدريب والتكوين وإعداد التجهيزات وأنا أعرف إحنا لدينا محطات هامة جداً قادمة أقلها ربما أو أهمها هي فترة الانتخابات التي ربما سيدعى الجيش للمشاركة فيها سواء كان بالتأمين أو بالإمداد اللوجستي كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات الأولى التي تمت يعني في تونس، إذن الجيش اليوم في هذه الفترة يعني ربما سيحاول أن يعود إلى ثكناته وهو شيء مطلوب والفترة طالت فعلاً لكن ذلك هو لضرورة العمل ولأن أمن البلاد يقتضي أن تكون لهذه الوحدات منتشرة إلى اليوم.

تأثير الاستقرار الأمني على النواحي الاقتصادية

فيروز زياني: باعتقادك تأثير الاستقرار الأمني والسياسي على إثر رفع حالة الطوارئ الآن على الجانب الاقتصادي وعلى حياة التونسيين عامة كيف يمكن أن ينعكس ذلك؟

مختار بن نصر: بالطبع هذه الحالة سيكون لها تأثير كبير سواء كان على المستوى الأمني هو انفراج هي راحة نفسية حتى بالنسبة للتونسيين الذين سيشاهدون اليوم الأماكن التي كان ينتصب فيها الجيش وتنتصب فيها الوحدات الأمنية العادية وكذلك طمأنة بالنسبة للشارع بصفة عامة سواء كان للمواطنين أو حتى للسواح القادمين أو حتى للاستثمارات هذا سيعطي إشارة طيبة جداً في هذه المرحلة الدقيقة ونحن نعرف

اليوم أن ربما الحجوزات بالنسبة للفنادق في الصائفة القادمة تبدأ من اليوم وهذه إشارة كذلك ربما مطمئن ربما المؤسسات السياحية لكي ربما تنظر من هذا الجانب كونه الوضع أصبح ربما مطمئن والأمن مستتب.

فيروز زياني: سأقلب السؤال وأطرحه على السيد عدنان منصر باعتقادك صعوبة الوضع الاقتصادي، تونس لم تخرج بعد من عنق الزجاجة اقتصاديا على الأقل يعني إلى أي مدى يمكن أن يؤثر هو الآن على الاستقرار السياسي وعلى عملية التحول الديمقراطي الذي تعيشه تونس؟

عدنان منصر: بطبيعة الحالة المشكل الاقتصادي هو يعني التحدي الحقيقي الذي يجب علينا أن نواجهه بالتزامن مع مواجهتنا للإرهاب على مدى السنوات القادمة، هذه الأزمة الاقتصادية كلما ازدادت هشاشة بعض الفئات الاجتماعية كلما أدى ذلك إلى تدعيم عدم الاستقرار كلما زاد انتشار الفساد والتهرب الضريبي كلما ازدادت عناصر عدم الاستقرار، أعتقد أن الطبقة السياسية يعني لم تنتبه بطريقة واضحة إلى الرسالة التي حاول تمريرها السيد رئيس الحكومة مهدي جمعة في آخر حوار تلفزيوني له وهو أن المشكل الاقتصادي هو مشكل كبير جداً وأن دولة ذات إمكانيات محدودة تزيد بما نسبته أو بما معدله 50-60% في رواتب جميع الفئات العاملة ومع توقف القطاعات الاقتصادية الأساسية لا يمكن أن تواجه مصيراً مختلفاً عن الصعوبات الاقتصادية أعتقد أن التحدي الحقيقي طيلة السنوات القادمة هو هذا التحدي الاقتصادي بصفة أساسية.

فيروز زياني: أشكرك جزيل الشكر سيد عدنان منصر مدير ديوان رئيس الجمهورية التونسية كما نشكر ضيفينا الكريمين أحمد الصديق القيادي في الجبهة الشعبية والناطق الرسمي باسم حزب الطليعة ونشكر ضيفنا الخبير الأمني مختار بن نصر جميعكم كنتم معنا من تونس العاصمة، في الجزء الثاني من حلقتنا هذه بعد الفاصل نناقش تطور الحالة الأمنية في مصر في ظل وضع سياسي متأزم مقارنة مع ما جرى في الحالة التونسية..

[فاصل إعلاني]

حقيقة الأوضاع الأمنية في مصر

فيروز زياني: أهلاً بكم من جديد، لم يجر الأمر في مصر كما جرى في تونس، ففي نوفمبر الماضي أعلنت الحكومة المصرية رفع حالة الطوارئ وحظر التجوال التي فرضتها بعد فض اعتصامي رابعة والنهضة لكن السلطات الحاكمة عمدت إلى فرض سطوتها بأدوات أخرى بينها قانون تنظيم التظاهر وفي مناخ متأزم سياسياً أخفقت محاولات تحقيق مصالحة وطنية، بدأت أجهزة الأمن أكثر انشغالا بمواجهة معارضي الانقلاب وهو ما انعكس على أدائها في مجال الأمن الجنائي فأثار تساؤلات عن تطور

الحالة الأمنية في مصر في هذه الأجواء وعن طريقة تعاطي أجهزة الدولة وقيادات الرأي والإعلام مع الوضع الأمني في البلاد، لمناقشة هذه القضية معنا في الاستوديو الدكتور جمال عبد الستار القيادي في التحالف الوطني لدعم الشرعية كما ينضم إلينا من واشنطن الدكتور نبيل ميخائيل أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن وعبر الهاتف من القاهرة الدكتور أحمد تهامي أستاذ علم الاجتماع السياسي نرحب بضيوفنا جميعاً أبدأ من هنا من الاستوديو والدكتور جمال، دكتور جمال يعني بالاستناد إلى ما جرى في تونس وقد كنا نستمع في الجزء الأول للتجربة التونسية وبعض الآراء حولها ما تقييمكم للوضع الأمني الراهن في مصر؟

جمال عبد الستار: الوضع الأمني الراهن في مصر يختلف تماماً عن وضع في تونس تماماً ولذلك لأن تونس ليست فيها سيسي يحلم بالرئاسة منذ 35 عام فالوضع مختلف تماماً، الوضع الأمني يختلف في مصر عن تونس لأن مصر فيها منظومة عسكرية تقود مصر من حوالي 60 سنة حضرتك لو دخلت إلى رئاسة الوزراء تجدي وزراء لواءات ستجدين محافظين لواءات ستجدين مجالس الإدارات لواءات رؤساء الأحياء لواءات رؤساء المعاهد لواءات حتى الجمعيات الاستهلاكية لواءات وكلاء الوزارة في الوزارات حتى بوزارة الأوقاف لواءات مدير مكتب شيخ الأزهر لواء حتى المصريين دي الوقت بقوا يتحكموا على زوجته في البيت بأنها حكومة فأصبح حكاية العسكرة في كل قطاع من قطاعات الدولة فهذا يختلف عن تونس تماماً، أيضاً الوضع الأمني يختلف بمصر تماماً لأن تونس ليس بجانبها إسرائيل ومصالح إسرائيل واتفاقية كامب ديفد وهي أصل المشكلة أصلاً فهي أصل قضية المصالح الإسرائيلية في المنطقة هي سبب هذه النقلة وسبب الانقلاب من أصله وبالتالي إسرائيل كانت محتاجة حكومة انقلابية تحقق لها المصالح تحقق لها أولاً تشويه المقاومة وشيطنتها زي ما إحنا شايفين الآن محتاجة حكومة انقلابية تجيب شركة صهيونية تسوق الانقلاب براء، محتاجة شركة صهيونية تحمي لها قناة السويس وأمن قناة السويس، محتاجة حكومة انقلابية وزير أوقافها يخرج قانون بإلغاء لجنة القدس من المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، محتاجة حكومة انقلابية تغلق لجنة الإغاثة الإنسانية في نقابة الأطباء، إسرائيل محتاجة حكومة انقلابية مختلفة في مصر تقوم باعتقال العلماء واعتقال الأحرار وكل من يريد حرية الشعب المصري فالوضع مختلف تماماً.

فيروز زياني: وضح، دعنا نتحول إلى واشنطن للتعرف على وجهة النظر الأخرى مع الدكتور نبيل ميخائيل، دكتور نبيل سمعت ما قاله ضيفنا ما الذي يجعل الأمور الأمنية في مصر بهذا الاختلاف هي التي شهدت تماماً كما شهدتها تونس، ما الذي يجعل الوضعين مختلفين من وجهة نظرك وقد سمعنا وجهة نظر هنا في الاستوديو؟

نبيل ميخائيل: لأن المجتمع في مصر يختلف عن المجتمع في تونس أنا قبل ما أجي

الأستوديو طبعت تقرير المخابرات الأميركية إحصائيات عن مصر وإحصائيات عن تونس عدد سكان تونس أكثر من 10 مليون نسمة مصر من 85 إلى حوالي فوق 90، معدل الدخل أو الناتج القومي في مصر الإجمال حوالي نصف تريليون دولار في تونس حوالي 50 مليار دولار، المجتمع في مصر يختلف عن المجتمع في تونس، نشرت جريدة الأهرام من حوالي أسبوعين تقريراً لمسؤول في وزارة الداخلية إما متقاعد أو حالي يقول إنه عندنا ظاهرة أطفال الشوارع تعدادهم يزيد عن المليون، يقول إيه هي الإحصائيات أو الجرائم التي ترتكب من قبلهم، فالمجتمع في مصر يختلف عن تونس والجريمة أو الاستقرار يعكس إيه الفجوات أو السلبيات في المجتمع المصري، فالقضية هي قضية مجتمعية Societal Problem مش قضية سياسية زي الواحد ممكن يعني يتصور أو يكون..

فيروز زياني: إذن هي قضية مجتمعية وليست قضية سياسية، معنا عبر الهاتف من القاهرة الدكتور أحمد التهامي أستاذ علم الاجتماع السياسي نود أن نعرف وجهة نظرك دكتور أحمد ما هي شروط تحقيق الأمن في بيئة سياسية متغيرة أو متقلبة الاستخدام المفرط للقوة كما يراها البعض إلى أي مدى يمكن فعلياً أن يجلب الأمن كما هو حادث في مصر؟

أحمد التهامي: يعني الحقيقة عشان نفهم إشكالية الأمن والاستقرار في المجتمع وفي دولة مثل مصر يجب أن نعود شوية ونشوف الفكر السياسي كيف يتحدث عن هذه الإشكالية عندنا مدرستين كبار أو نظريتين كبيرتين في هذا الصدد النظرية الأولى يمثلها اتجاه ظهر في أوروبا اللي هو الاتجاه الهوبزي وهو الذي يرى أن الدولة هي كان أسطوري عملاق يسمى اللوفيتان أو التنين، وهذا الكيان يجب أن يخضع جميع أجهزة الدولة لسيطرته ويستخدم القوة والقمع ضد قوى المجتمع المختلفة حتى يصل للاستقرار يعني من المنظور الأمني أو الحل الأمني هو الأساس في فرض هذا الاستقرار وإن ما لا يأتي بالقوة قد يأتي بمزيد من القوة، هذا النموذج قد تم تطبيقه في النظم السلطوية التي سادت في العالم العربي قبل الربيع العربي وفي أنحاء أخرى مختلفة من العالم وقد طبقت مثل بعض النظم مثلاً النظام السوري الذي يرى إن ما لا يأتي بالعنف فقد يأتي بمزيد من العنف، هناك في المقابل مدرسة أخرى مدرسة يمثلها مفكرون سياسيون آخرون مثل جان جاك روسو ولوك وآخرين ويرى أن الاستقرار والأمن لا يأتي إلا من خلال تحقيق عقد اجتماعي بين قوى المجتمع المختلفة بحيث تبقى الدولة وأجهزتها الأمنية من جيش وشرطة على الحياد ولا تتدخل مباشرة في العملية السياسية التي يجب أن تقوم على أساس التوافق والتراضي.

فيروز زياني: ماذا عن مصر؟

أحمد التهامي: الآن، عن مصر الآن يبدو أن المدرسة السائدة في السلطة الحالية تتبنى

التوجه الأول وترى أن استخدام مزيد من القوة قد يأتي بالاستقرار السياسي حتى الآن هذا النموذج اختباره على أرض الواقع لم ينجح.

فيروز زياني: لكن لعلك سمعت ما ذكره ضيفنا من واشنطن عن كل المشكلات المجتمعية والاجتماعية التي تعيشها مصر ووجهة نظره أن الأصل هي مشاكل سياسية عفوياً اجتماعية وليست سياسية.

أحمد التهامي: نعم هو إنه يرى أنها مشكلات مجتمعية وبالفعل المجتمع في حالة الآن من التدهور الاقتصادي في حالة من البلطجة ولكنني أرى أن هذه المشكلات المجتمعية مرتبطة في قمة السلطة أيضاً فهناك تفاعل متبادل بين الأزمة المجتمعية وحالة البلطجة والعنف والاحتياجات العمالية وازدياد حالات العنف من الأمن ومن قوى جديدة ومن مجموعات متفرقة جديدة تنشأ بسبب تحقيق نوع من القصاص ترغب في القصاص أو ترغب في تحقيق نوع من العدالة وترتكب بعض الأعمال ضد الشرطة أعمال العنف ضد الشرطة، فبالتالي العملية السياسية واقتصادياً واجتماعياً متداخلة مع بعضها البعض ولكن التوجه الأساسي للسلطة هو الأمر المهم في هذه الحالة هل التوجه الأساسي للسلطة هو بالسعي لتأسيس توافق وطني على أن لا يتم عزل بعض القوى السياسية من المجتمع، وهناك تقرير بمناسبة واشنطن هناك تقرير صادر عن معهد بروكنغز في الولايات المتحدة يحذر وقدم تقريراً عن حالة الأمن في العالم قدم تقريراً يرى أن الوضع في مصر يتجه نحو مزيد من التطرف مزيد من الراديكالية مجموعات شبابية جديدة من القوى الإسلامية وغيرها تتجه لاستخدام العنف هناك انسداد في المجال السياسي، لا بد..

الأزمة المصرية ومتطلبات الخروج من المأزق

فيروز زياني: واضح تماماً سنعود إليك دكتور، أعود هنا إلى الدكتور جمال يعني أنحيت باللائمة على السلطات الحالية في وصول الأمور إلى ما وصلت إليه، هناك من ينهم أيضاً جماعة الإخوان وخروج المتظاهرين بهذه الصفة المستمرة ومنذ يعني مدة طويلة دون أن يعطوا الفرصة لهذه الحكومة فعلاً لئلا تمضي قدماً في تطبيق أي سياسات اقتصادية أو حتى اجتماعية أو حتى سياسية للخروج بالبلاد من المأزق التي تعيش فيها؟

جمال عبد الستار: الإجابة على هذا السؤال من وجهين الوجه الأول من العجيب أن يسأل القائل لماذا تحتج أن يسأل المعتدى عليه لماذا تعارض، أن يسأل الشعب الباحث عن كرامته وإرادته ومكانته لماذا تعارض وتقف، الشعب الذي خرج يدافع عن اختياراته خمس اختيارات انتخابية يدافع عنها غابت بلحظات من الليل والنهار، حينما يخرج بسلمية كاملة ليدافع عنها لا يسأل لماذا تدافع عنها، لماذا لا تستمر لسنة، لماذا لا

تستمر لخمس سنوات، لا يسأل أهل الحق لماذا لا تدافعون عن الحق، إنما السؤال يسأل في الجانب الآخر إلى متى تقتلون إلى متى تغتصبون إلى متى تعتقلون إلى متى تديرون هذه البلد وتذهبون بها إلى الانهيار في كل مجالاتها، الداخلية هي التي تصنع البلطجة في مصر لأن الداخلية هي التي كانت تحكم أيام مبارك هي التي كانت بعد الثورة هي الآن فهم الذين وراء كل هذا الجزء، الجزء الثاني الذين يقومون بالتظاهر وفي غاية السلمية يعني في رابعة قتل 5 آلاف واحد لو كانوا أصحاب عنف ما قتل بدون مقابل، حتى التقرير الرسمي يقول أن الذي قتل 8 ضباط أو 8 عساكر هؤلاء لو معهم عنف ما كان خلال 12 ساعة يموت 8 عساكر أو 8 ضباط في وقت الذي نؤكد فيه أنه لا يوجد أحد قتل منهم بدليل أنه لا توجد جثة ولا توجد أسماء ولا توجد مسميات، فذلك حينما نقول للمظلوم لماذا لا تدافع لماذا لا تدافع عن ظلمك أعتقد أن هذا ليس بالإنصاف ولكننا يجب أن نوجه السؤال جميعاً الذي عكر الحياة السياسية في مصر الذي أغلق الأحزاب وأغلق القنوات وقتل المعارضين وامتألت السجون في مصر 25 ألف معتقل حتى هذه اللحظة وكلهم يأتي لك بمبادرة يقول لك أول حاجة بالمبادرة سنطلع المعتقلين وكأن حق الحرية هذا منهم وليس حق للناس أن يخرجوا أحراراً ويعارضوا بحرية كل الشعوب، ولذلك نحن نؤكد أننا خرجنا لا لسلطة ولا لمنصب ولكن نخرج نريد أن نعيش أحراراً كما تعيش كل البلاد.

فيروز زياني: وضح تماماً، دعني نتحول للدكتور نبيل ميخائيل في واشنطن، دكتور نبيل سمعت ما ذكره ضيفنا هنا يعني حسب وجهة نظره كما قال الداخلية هي البلطجة هناك من يرى فعلياً بأن يعني الأجهزة الأمنية سواء في الشرطة أو الجيش تتدخل في بعض الأمور يبدو أنها ليست من صميم اختصاصها ألا يعني ذلك فشل لبقية المؤسسات في الدولة المصرية بالتعامل مع مشاكل المجتمع، لماذا لا تعالج بالأصل هذه المشاكل؟

نبيل ميخائيل: لو أوغل بتلك المشاكل مش تبقى وزارة الداخلية هي المسؤولة سيبقى مثلاً مصر وزارة الصحة وزارة التعليم وزارة الشؤون الاجتماعية لكن أهم حاجة إنه في مصر تقليد الدولة القديم تقليد الدولة البيروقراطية يعني مصر فيها مثلاً في وزارة الداخلية منصب مساعد الوزير ولا 100 واحد يتولاه سواء مديرين الأمن في المحافظات سواء مساعدين الوزير للشؤون المتخصصة فدي بيروقراطية كبيرة وبعدين مثلاً في الأمن المركزي في دي الوقت نسمع الحرس الجامعي فهي مؤسسة كبيرة جداً فأعتقد أنه عليها برضه مسؤولية إن هي تحافظ على الأمن اللي لما يفوق 90 مليون فرد.

فيروز زياني: تحافظ على الأمن نعم لكن هناك من يرى بأن المحافظة على الأمن هذه الطرق التي تتم بها هي التي عليها الكثير من الانتقادات عندما تطلق يدها على متظاهرين سلميين يخرجون في الشوارع؟

نبيل ميخائيل: هذه مشكلة قديمة يعني مثلاً ثورة يوليو لما جاءت عينت عباس رضوان من الضباط الأحرار أو من القوات المسلحة وزير داخلية يعني الجيش مسك الداخلية من أيام وأنا صغير أسمع ممدوح سالم، شعراوي جمعة، السيد فهمي، النبوي إسماعيل، كلهم عمالين يشتكوا منهم أو يمدحوهم ده رجل خدم الناس، ده رجل حصل في عهده إساءات، دي حاجة قديمة مش نتاج حتى حكم مبارك يعني رغم حبيب العادلي طبعا كان كارثة بكل المعايير لكن دي هي طبيعة الحكم بمصر، الدولة السلطوية دولة مركزية دولة فيها البيروقراطية الحكومية مش بس موجودة بعدة دولة دي هي موجودة بمدينة القاهرة العاصمة وتتحكم في كل القطاعات وبعدين راح يبقى في طبعا excessive use of force يعني زيادات أو زيادة في استعمال القوة ما هو عندنا هنا في أميركا نفس المشكلة خصوصاً الأقليات، رجل البوليس الأبيض ضرب واحد اسود أو يعني أساء معاملته، فدي جزء من سياسة الحكم فيجب طبعا معالجتها، يجب معالجتها برلمانياً يجب معالجتها إعلامياً وخصوصاً مع ثورة الإعلام اللي حصلت، بس دي مشكلة قديمة.

فيروز زياني: لكن لحد الآن المعالجة تبدو أمنية بحتة.

نبيل ميخائيل: ده صحيح إلى حد كبير لكن يعني نأمل إنه يكون في تحسن في الأداء الحكومي برضه هم تعرضوا لوزارة الداخلية ورجال الشرطة ورجال البوليس تعرضوا لهجمات كثيرة، يعني عدد القتلى ما بين صفوفهم عدد الجرحى يعني برضه يجب الإشارة إلى الأعباء اللي يتحملوها، فهي قضية مجتمعية وأيضاً قضية بيروقراطية دي مؤسسة حكومية قديمة من يلتحق بكلية الشرطة يوقف حوالي 40-45 سنة لو لما يتم الإحالة إلى التقاعد ف Career بتاعه أو الوظيفة أو عمر الوظيفي راح يبقى كثير، بعضها في موقع معين يستخدم القوة في بعضها يبقى في معاملة أكثر إنسانية، فالموضوع بيروقراطي وهو موضوع مجتمعي طبعا له أبعاد سياسية لا يمكن إغفالها بس بنفس الوقت مش كارثة أمنية يعني مش حاجة مثلاً زي بونشوية في تشيلي مثلاً أو زي أحد الدكتاتوريين اللي يتخلص من معارضيه فالموضوع هو أن الداخلية عليها أعباء كثيرة مؤسسة قديمة، بس كمان دي الوقت أخبارها بتعرف يعني لو مثلاً عرفنا عن شريط مسرب ما بين القيادات الداخلية عمرنا ما سمعنا حاجة زي كده لا أيام مبارك ولا أيام السادات ولا أيام عبد الناصر، فالإعلام..

فيروز زياني: وضح؛ دعنا نتعرف على رأي الدكتور احمد التهامي في كل ما ذكرت، دكتور.

أحمد التهامي: نعم في الحقيقة هنالك نوعين من الاستقرار وحل الحالة الأمنية هناك في ظل الوضع الذي تمر به الأمة العربية في الوقت الراهن هناك من يرى أو من يفضل الاتجاه والاستقرار ولكنه قد يكون استقرار يقوم على الظلم يقوم على انتهاك حقوق

الأفراد وحرية الإنسان الأساسية ولكن هناك أيضاً نوع آخر من الاستقرار والاستقرار الذي يجب أن يقوم على العدل يقوم على التوافق الوطني وهذا ما تحتاجه وما ثارت من أجله الشعوب العربية في ثورات الربيع العربي المختلفة.

فيروز زياني: إلى أي مدى ذلك يتماشى مع الوضع المصري ونحن نتحدث هنا عن مصر؟

أحمد التهامي: نعم في الوضع المصري يبدو أن الحالة كأنها نوع من الصراع بين ثورة 25 يناير والثورة المضادة التي تسيطر الآن على الوضع المصري، هذا الصراع بين الثورة حصل في جميع الثورات التي حصلت من قبل الثورة الفرنسية والثورة الإنجليزية والثورة الإيرانية كل هذه الأمور تحدث، فهذا الأمر يعني بصرف النظر عن رفضنا أو تبنيها لمثل هذه الأطروحة ولكنها حقيقة تاريخية هناك صراعات تحصل وبالتالي أن تطلب الاستقرار بدون أن يتم يا إما التراضي يا إما سيطرة إحدى الثورتين على الأخرى، الآن يبدو أن النظام القديم يعود يريد أن يفرض سيطرته ومراكز السلطة القديمة التي كانت موجودة في عهد مبارك تجد أنها فرصة مناسبة للانتقام لمن قاموا بالثورة وتشويه كل القوى الشبابية والشعبية التي شاركت في ثورة 25 يناير ونسب كل التدهور في الوضع الأمني والاقتصادي للثورة.

فيروز زياني: لقد أشرت إلى الوضع الاقتصادي يعني تأثيرات طريقة تعاطي الدولة مع الأمن على الحياة والاستثمارات السياحة تحديداً اليوم سمعنا عبد الفتاح السيسي يتحدث عن صعوبة الوضع الاقتصادي، والسؤال يعني كيف يمكن تجاوز هذا المأزق؟

أحمد التهامي: بالتأكيد يعني هذه مشكلة حقيقية لأن ما ترتب على التدخل العسكري في 3 يوليو وإلغاء العملية السياسية التي كانت جارية والدخول في مسار جديد أدى إلى مزيد من التدهور في أوضاع المواطن المصري وفي أوضاع المجتمع المصري من الناحية الأمنية من الناحية الاقتصادية الآن هناك انتشار رهيب بمستوى العنف وجرائم البلطجة والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة دون تدخل الدولة، لماذا لا تتدخل أجهزة الشرطة نحن نرى أن أجهزة الشرطة الآن والأمن مسخرة بصورة كبيرة جداً لخدمة النظام السياسي أو للعب دور سياسي أو أداء أدوار أمنية في النظام السياسي ولكن الدور الاجتماعي والدور الأمني في خدمة المجتمع وتحقيق مستوى لهذا الأمن مفقود لأن كل موارد وزارة الداخلية يتم تحميلها بما لا يطاق من حيث استخدام القوة بفض المظاهرات بكل الأماكن المختلفة وهذا يتم تقليص جزء أكبر من موارد المجتمع سواء الوزارات كوزارة الصحة ووزارة التعليم يتم تقليص مواردها في مقابل زيادة الموارد المتاحة لوزارة الداخلية والتي لا تقوم بما يفترض أن تقوم به من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي وحماية ممتلكات الناس وحريتهم.

فيروز زياني: وضح تماماً، دعني أتحول لضيفي هنا الدكتور جمال يعني كيف يمكن الوصول بمصر إلى ما وصلت إليه على الأقل تونس؟

جمال عبد الستار: بسيطة جداً الموضوع ليس صعباً التحية للجيش التونسي الذي لم يتدخل في الناحية السياسية وترك السياسيين يختلفون ويتفقون كما بقية العالم، العسكر يعودون إلى أدوارهم الطبيعية بأن يحموا العباد وأن يحموا البلاد وأن يقوموا بحماية الحدود أما الاختلاف السياسي فهو للسياسيين ولذلك هناك فراق بين نخبة مصر ونخبة تونس، نخبة تونس وإن كانت نخبة فكرية لها قوة شعبية فاعتمدت المنهجية الديمقراطية والخلاف الديمقراطي الطبيعي، أما نخبة مصر فلا علاقة لها بالمجتمع تماماً فلم تأخذ شيء في الانتخابات فلم يكن لها إلا طريق القمع فلذلك هم صنعوا صنماً من العجوة يقول اسمه الديمقراطية يطوفون حوله فلما لم يأتيهم بشيء أكلوه وكفروا بالديمقراطية وكان القمع، نادوا بالمدنية ليل نهار فلما لم تأتيهم بشيء نادوا بالعسكرية والآن ينادون بها ولذلك الحل الآن أن يذهب العسكر إلى أماكنهم وأن يعود النقاش إلى الشعب المصري هو صاحب القرار وأن يعود الحوار إلى السياسيين والأحزاب السياسية التي غيبت وأنا هنا مع احترامي الكامل للدكتور نبيل ضيفك الكريم ولكني أقول في عبارة أن وضع الآن ليس كارثة أمنية وليس كذلك تخلص من معارضين يا الدكتور الحبيب يعني لما تمتلئ المعتقلات بأكثر من 25 ألف أليس هذا كارثة أمنية؟! حينما تكون المعتقلات فيها اغتصاب للنساء واعتداء على الحرمات وتعذيب أليست هذه كارثة أمنية؟! حينما تستخدم وزارة الداخلية البلطجية ويأتوا بالصورة يركبون مواصلات الداخلية وآليات الداخلية يقتلون الثوار أليست هذه كارثة أمنية؟! حينما يستخدم البلطجية أيضاً في هدم كرامة المصريين أليست هذه كارثة أمنية؟! ولذلك نحن إذا أردنا أن نفرق بين الأمن حينما قامت ثورة 25 وكانت الدنيا في استتباب تام لم يكن هناك اعتداء على كنائس ولا مساجد ولا غيرها كانت البلد حينما عادت للمصريين في غاية الأمن والأمان، أما بعد أن عادوا مرة أخرى فكان الفساد وكان القمع وكان التعذيب وكان تدمير البنية التحتية للإنسان المصري ليل نهار، وهذه هي المشكلة الكبيرة.

فيروز زياني: سؤال أخير لضيفنا من واشنطن دكتور نبيل يعني أطرح عليك نفس السؤال كيف يمكن لمصر أن تحذو حذو تونس باعتقادك، هل بإمكان ذلك الحصول وفق المؤشرات الموجودة حالياً؟

نبيل ميخائيل: السؤال مرة ثانية معلش، كيف يمكن لمصر، معلش السؤال مرة ثانية ما سمعته.

فيروز زياني: نعم سألتك دكتور كيف يمكن لمصر أن تحذو حذو تونس وأن تصل إلى على الأقل ما وصلت إليه تونس، هناك الآن رفع لحالة الطوارئ هناك من يتحدث عن مسار ديمقراطي وضعت وأرسيته مبادئه، ماذا عن مصر متى يمكنها الوصول إلى

ذلك أم أن الأمر يبدو صعباً صعباً المنال؟

نبيل ميخائيل: لا، لا يعني المصريين قادرين على تحقيق كل شيء إيجابي، الموقف الاقتصادي تحسن، الموقف السياسي يبقى أكثر استقراراً، يبقى في نوع من تعريف دور المؤسسات، تبقى دولة مؤسسات زي ما التعبير طرح في السبعينيات يعني كمان تونس لا أحد يعرف مصيرها ممكن تونس يعني إحنا نتمنى للشعب التونسي والدولة في تونس والمجتمع كل التقدم لكن مش عارفين مستقبل تونس، النهارده نسمع عن مظاهرات في الجزائر عشان بوتفليقة عايز يدخل دورة رابعة، ما فيش أي دولة عربية مستقرة أو فيها يعني دول الربيع العربي بالذات نظام الحكم ما استقر لسه.

فيروز زياتي: أشكرك للأسف وقتنا انتهى تماماً، أشكرك جزيل الشكر لعله سنتاح لنا فرص أخرى لمزيد من النقاش حول هذه المواضيع ومواضيع أخرى الدكتور نبيل ميخائيل أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن شكراً جزيلاً لك، نشكر ضيفنا الكريم الدكتور أحمد التهامي أستاذ علم الاجتماع السياسي ونشكر ضيفنا هنا في الأستوديو الدكتور جمال عبد الستار القيادي في التحالف الوطني لدعم الشرعية، إذن مشاهدنا تنتهي هذه الحلقة من برنامج حديث الثورة دتم في رعاية الله والسلام عليكم.